الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية

كلية العلوم الإدارية

جامعة العلوم التطبيقية

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 26 – 28 مايو 2014

HC043-C2-R043

جدول المحتويات

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

2. المؤشر (1): برنامج التعلّم 8

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج..... 15

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 24

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة..... 32

6. الاستنتاج..... 38

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب– مملكة البحرين 2015

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية

1.1 إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل الحاجة إلى تلبية نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما الى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليمياً وعالمياً.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفياً لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفياً لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفياً لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفياً لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم(1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

2.1 عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في جامعة العلوم التطبيقية

أُجريت عملية مراجعة البرامج في الكلية في كلية العلوم الإدارية من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 26–28 مايو 2014؛ لغرض مراجعة الثمانية برامج التي تطرحها الكلية، وهي: البكالوريوس في العلوم السياسية؛ البكالوريوس في إدارة الأعمال؛ البكالوريوس في المحاسبة؛ البكالوريوس في المحاسبة والتمويل؛ البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية؛ ماجستير في إدارة الأعمال؛ ماجستير في إدارة الموارد البشرية؛ وماجستير في المحاسبة والتمويل.

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة البكالوريوس في العلوم السياسية؛ استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها جامعة العلوم التطبيقية، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة العلوم التطبيقية في 24 أكتوبر 2013، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية العلوم الإدارية إلى جانب زيارة ميدانية. وفي 3 مارس 2014، تم إبلاغ الجامعة بموعد الزيارة الميدانية والتي ستكون في الفترة من 25–29 مايو 2014. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة العلوم التطبيقية بعملية تقييم ذاتي لكافة البرامج الأكاديمية بالكلية؛ قدمت على أثرها تقارير التقييم الذاتي مع الملحقات، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 27 فبراير 2014.

شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في المجال الأكاديمي للعلوم السياسية، وإدارة الأعمال، والمحاسبة والتمويل، ونظم المعلومات الإدارية وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة

في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت لجان المراجعة من عشرة مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدَّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة العلوم التطبيقية من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة العلوم التطبيقية أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، يتوجب على جامعة العلوم التطبيقية أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة العلوم التطبيقية على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية في برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية بهذا الخصوص.

3.1 نبذة عامة حول كلية العلوم الإدارية

كلية العلوم الإدارية هي إحدى الكليات الثلاث في جامعة العلوم التطبيقية. وكما ذكر في كتيب البرنامج 2013 –2015، أنَّ الكلية تأسست في عام 2005؛ لتلبي حاجة المجتمع البحريني والخليجي لأفراد متخصصين في العلوم الإدارية، وإدارة الأعمال، والمحاسبة، والتمويل، ونظم المعلومات الإدارية والعلوم السياسية.

وتتكون الكلية حاليًا من أربعة أقسام هي: قسم العلوم السياسية، وإدارة الأعمال، والمحاسبة والتمويل، ونظم المعلومات الإدارية. كما تطرح الكلية خمسة برامج في درجة البكالوريوس، هي: البكالوريوس في إدارة الأعمال، البكالوريوس في المحاسبة، البكالوريوس في المحاسبة والتمويل، البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية، والبكالوريوس في العلوم السياسية. كما تطرح الكلية ثلاثة برامج عليا، هي: ماجستير في إدارة الأعمال، ماجستير في إدارة الموارد البشرية، وماجستير في المحاسبة والتمويل. وكل البرامج تطرح من خلال أربعة أقسام في الكلية.

ويعمل في كلية العلوم الإدارية 34 عضوًا أكاديميًّا؛ ثلاثون عضوًا منهم يعملون بدوام كامل. وقد أشار تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ هناك 1137 طالبًا مسجلا في الكلية في العام الأكاديمي (2012–2013).

4.1 نبذة عامة حول البكالوريوس في العلوم السياسية

تتم إدارة برنامج البكالوريوس العلوم السياسية من قبل قسم العلوم السياسية في الكلية، والذي أنشئ مع بداية عمل الجامعة في العام الأكاديمي 2004–2005، وبلغ عدد الطلبة المسجلين في البرنامج في عام 2009، مائة طالبٍ. كما تمَّ إدخال تعديلات على البرنامج بعد مراجعته في عام 2012–2013. وهناك 395 طالبًا منتظما في برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية وفق إحصائيات 2012–2013، أغلبهم من مملكة البحرين، وبعضهم من الدول العربية المجاورة. وبلغ إجمالي عدد خريجي البرنامج 133 طالبًا منذ تأسيسه. وأما بالنسبة

لأعضاء هيئة تدريس برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية فهناك سبعة اساتذة يساهمون في تدريسه. كما أنه يتم تدريس البرنامج باللغة العربية.

5.1 ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم (2): ملخص أحكام مراجعة برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلّم	مستوف
2: كفاءة البرنامج	مستوف
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	غير مستوف
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوف
الاستنتاج العام	**قدر محدود من الثقة**

2. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

1.2 للبرنامج خطة أكاديمية تفصيلية واضحة؛ تحدد الأهداف التي يسعى إليها، بحيث تتلاءم مع الرسالة والرؤية المحددة للجامعة. ويبين تقرير التقييم الذاتي تفصيلات هذه الخطة فيما يتعلق ببناء المقررات الدراسية، وتوزيعها على السنوات الأربع، كما قد تَبيَّن من خلال مقابلة أعضاء هيئة التدريس، والأدلة الواردة في تقرير التقييم الذاتي أن الخطة المعدلة والمطبقة حاليًا مبنية على نتائج استطلاع رأي المجلس الاستشاري والطلبة. وتقدر اللجنة أن للبرنامج خطة أكاديمية تفصيلية واضحة؛ تحدد الأهداف التي يسعى إليها، بحيث تتلاءم مع رسالة ورؤية الجامعة.

2.2 تمت صياغة المنهاج الدراسي للبرنامج، بحيث يتيح تدرُّجًا في العملية التعليمية والمعرفية، إلى جانب إتاحته المهارات النظرية والتطبيقية من سنة إلى أخرى؛ فالطالب يتدرج في دراسته من دراسة متطلبات عامة للجامعة تتعلق بمعارف أساسية ومهارات يحتاجها الطلبة، إلى متطلبات الكلية المتخصصة، ثمَّ انتقالاً إلى تخصص العلوم السياسية بمزيد من التوسع والتفصيل في مقررات البرنامج الدراسية. كما تتدرج مقررات العلوم السياسية وفقًا لتتابعها على المدى الزمنى للبرنامج، بحيث يتم التدرج في المواد الدراسية بما يتناسب مع المستويات المعرفية للطلبة بصورة معقولة. ولجنة المراجعة تثمن أنَّ المنهاج الدراسي للبرنامج يتيح تدرجًا في العملية التعليمية والمعرفية، إلى جانب إتاحته المهارات النظرية والتطبيقية من سنة إلى أخرى. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أن البرنامج قد أسقط بعض المواد المهمة التي تتعلق بالمقررات السياسية بالنسبة للبيئة الوطنية البحرينية، أو البيئة الإقليمية في المنطقة. فمن خلال المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة تبين أنَّ مقرري الاقتصاد الكلي، والجزئي المقررَيْن على كل طلبة البرنامج لا يربطان الاقتصاد بالسياسة، وبالتالي لا يغنيان عن مقرر النظام الاقتصادي الدولي. كما توصي لجنة المراجعة تحديد مقرر "مبادئ في القانون العام" بوصفه متطلبًا سابقًا لمقرر القانون الدستوري، وإدخال مقرر النظام الاقتصادي الدولي

عوضًا عن إلغاء مقرر: "العلاقات الاقتصادية الدولية"، إضافة إلى إعادة مقرر: "القانون الدولي"، لأهميتها لطالب العلوم السياسية. فهذا المقرر يختلف عن مقرر القانون العام الذي يدرسه الطلبة باعتباره متطلبًا جامعيًّا. كما تدعو الكلية إلى إعادة النظر في إلغاء مقرر الرأي العام والإعلام؛ لأن هذا الإلغاء يتناقض مع هدف البرنامج الأول الذي يشمل تأهيل الطالب للعمل في مؤسسات توجيه الرأي العام، ونظرًا للأهمية المتزايدة لظاهرة التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت؛ فلا يكفي تضمين بعض موضوعات هذا المقرر في مقرر الاجتماع السياسي كما هو حاصل الآن، فمثل هذه المقررات الدراسية يتطلبها تخصص العلوم السياسية وخريجيه في البحرين. وقد لاحظت لجنة المراجعة وجود مقررَيْن استدراكين في اللغة الإنجليزية، إضافة إلى مقرري: "قراءات سياسة"، و"قراءات في الدبلوماسية"، حيث إنهما يُدرَّسان باللغة الإنجليزية، غير أن لجنة المراجعة توصي بتكثيف محتوى المقررات الدراسية التي تُدرَّس باللغة الإنجليزية، وإدخال قراءات علمية باللغة الإنجليزية أيضًا في معظم المقررات، خاصة في المستويين الدراسيْن الأعلى.

3.2 تحتوي خطط تدريس المقررات، بصفة عامة، على وصف المقرر الدراسي، والجدول الزمني؛ لتدريس موضوعاته الفرعية، والتكليفات التي سيقوم بها كل طالب، ومعايير التقويم وسياسات المقرر. وبالاطلاع على مكونات عدد من المقررات الدراسية، مثل: "مدخل إلى العلوم السياسية"، و"النظرية السياسية"، و"الفكر السياسي القديم والوسيط"، لاحظت لجنة المراجعة أن مفرداتها الدراسية تغطي موضوعاتها المختلفة. ومن خلال المقايسة المرجعية مع مقررات برامج جامعات عربية ودولية يتبين وجود تقارب كبير فيما يتعلق بالحقول المعرفية، والمستوى الدراسي لهذه المقررات. وتثمن اللجنة أن خطط تدريس المقررات الدراسية بشكلٍ عام تتفق في محتواها ومستوياتها مع المعايير الأكاديمية، والشهادة التي يمنحها البرنامج. إلا أن مقرر "نظريات العلاقات الدولية" لم يشتمل على كل النظريات المهمة، مثل نظرية: "توازن القوى"، و"النظرية الواقعية" و"نظرية اللعب". كما لاحظت لجنة المراجعة أن وصف مقرر "النظام السياسي البحريني" يحتوي على موضوعات النظام السياسي الخليجي، والهياكل السياسية والنظم السياسية في دول مجلس التعاون، ولذا فإن لجنة المراجعة توصي بمراجعة محتوى المقرر للتأكد من أنه

يتطرق إلى النظام السياسي البحريني بصورة أكبر وأشمل، وكذلك زيادة المحتوى العربي والإسلامي في مقرر "الفكر السياسي الحديث والمعاصر"؛ لأن معظم موضوعاته الآن تتعلق بالفكر الغربي، خاصة بعد إلغاء مقرر "الفكر السياسي العربي والإسلامي".

4.2 مخرجات التعلم المطلوبة متناسقة مع البرنامج وأهدافه، ومعبَّرٌ عنها في توصيف المقررات الدراسية. ولقد أوضح أعضاء هيئة التدريس أن القسم قد اتَّبع تقسيم اليونسكو فيما يتعلق بالمجالات المعرفية الستة، وهي: (الفكر السياسي، النظم السياسية، العلاقات الدولية، السياسة الخارجية والدبلوماسية، الاجتماع السياسي، دراسات سياسية تطبيقية). كما تم ربط أهداف البرنامج مع المقررات الدراسية، كما ورد في تقرير التقييم الذاتي، كما يتم التأكد من هذا التناسق من خلال المراجعة الدورية للبرنامج، وتقارير المراجعين الخارجيين، وحاجات سوق العمل. ولجنة المراجعة تثمن أنَّ للبرنامج مخرجات واضحة وملائمة لأهداف البرنامج والدرجة العلمية الممنوحة، وتتناسب مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية مع المخرجات التعلُّمية المطلوبة من البرنامج.

5.2 تتناسب مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية مع محتوى هذه المقررات بصورة عامة. فمخرجات التعلُّم المطلوبة قد حُدِّدَتْ بوضوح في كل مقرر دراسي من المقررات الإجبارية والاختيارية على السواء، كما يتم ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج كما ورد في تقرير التقييم الذاتي ويتضح من الجدول أن جميع أهداف البرنامج تتحقق بدرجات متفاوتة، فأحد الأهداف يتحقق في جميع المقررات الدراسية، في حين تتحقق الأهداف الأخرى في بعض المقررات، وهذا أمر مقبول. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية متسقة بشكل عام مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أن تحقيق المخرج الخاص بتطوير المهارات البحثية واللغوية للطلبه يتطلب تضمينه في مزيد من المقررات؛ فالتدريب على المهارات البحثية قاصرٌ على ثلاثة مقررات فقط، وينتج عنه كتابة بحث علمي واحد فقط طوال فترة البرنامج؛ مما يؤدي لضعف هذه المهارات لدى الخريجين، وهو ما يتفق مع نتائج استبانة أرباب العمل. لذلك توصي لجنة المراجعة بالاهتمام بشكلٍ أكثر بتعليم الطلبة مهارة كتابة البحث، وإدراجه كأداة تقييم في عدة مقررات دراسية، متى كان ذلك مناسبًا لطبيعة المقررات ومحتواها.

6.2 يحتوي البرنامج على مقرر إجباري للتدريب الميداني (ثلاث ساعات معتمدة)، له مخرجات تعلم محددة تتصل بمخرجات التعلم المطلوبة من البرنامج. ولا يسمح للطلبة بالتسجيل في هذا المقرر إلا بعد إكمالهم 90 ساعة معتمدة، حيث يتاح لهم أن يتدربوا في أربع عشرة جهة ذات صلة بالحقل السياسي، كمجلسي النواب والشورى، ووزارتي الخارجية والداخلية، ومؤسسات الرأي العام والإعلام. ويفضل معظم الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة القيام بالتدريب في وزارة الخارجية. كما قام بعضهم بالتدريب في جهة عمله؛ لأنها تناسب التخصص الذي يدرسه. ويقبل القسم قيام الطالب بالتدريب في جهة عمله إذا كانت في صلب التخصص، كما يتمُّ تقييم التدريب من عدة أطراف، وهي الجهة التي يتم فيها التدريب، والمشرف الأكاديمي في البرنامج، ومدير التدريب في الكلية. وقد أوضحت لجنة المراجعة أنه يتعين على الكلية تحديد الموضوعات التي سيتم تغطيتها في التدريب الميداني. وتنص سياسة الجامعة في التدريب الميداني على أن يتم التدريب في فصل الصيف، وهذا الأمر يحل مشكلة تزاحم أعباء الطالب أثناء الفصل الدراسي الذي يتم فيه التدريب. غير أن لجنة المراجعة لاحظت حالات كثيرة يتم فيها التدريب الميداني في فصل دراسي عادي، يدرس فيه الطالب عدة مقررات دراسية أخرى. وترى لجنة المراجعة أن هذا يؤثر على مدى استفادة الطلبة من برنامج التدريب الميداني، وتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة فيه. وتوصي لجنة المراجعة بأن يتبع القسم لوائح الجامعة، ويكون التدريب الميداني في فصل الصيف.

7.2 من خلال مراجعة تقرير التقييم الذاتي واللقاءات التي أجرتها لجنة المراجعة مع أعضاء هيئة التدريس، يتبين أن هناك سياسات وطرق تعليم وتعلم واضحة وسياسة للتقييم مذكورة في خطة البرنامج، وخطط تدريس المقررات، وتشمل طرق التعليم والتعلم: المحاضرات، وكتابة الأوراق، وكتابة بحث التخرج، والتدريب، والمختبرات. ويشارك الطلبة في عملية التعلم أيضًا من خلال عرضهم للتقارير التي يعدونها في قاعات المحاضرات، وفي حالة الأعمال الجماعية يتولى جميع أفراد الفريق تقديم عرض عن تقريرهم، وتعلمهم مهارات وفن التفاوض. كما يقوم الطلبة كذلك بعمل مناظرات صفية فيما بينهم؛ لتعزيز قدرتهم على التحاور وتقبل الرأي الآخر. ولجنة المراجعة تثني على استخدام أسلوب المحاكاة في مقرر: "فن التفاوض"، حيث يتبنى الطالب موقفًا معيَّنًا يدافع عنه، ثم يتعلم كيف يدافع عن الرأي الآخر أيضًا. وقد علمت اللجنة أن عدد الطلبة في قاعة المحاضرات قد يصل أحيانًا إلى خمسين طالبًا في بعض المقررات الدراسية؛

مما يؤثر على مشاركة الطالبات. وترى اللجنة أن تقليل عدد الطلبة في الصف سيساهم في تشجيع الطالبات خاصة على المشاركة بصورة أكبر في المناقشات والحوارات الصفية. ورغم نفي الطلبة العلاقة بين عددهم في المحاضرة ومشاركتهم فيها، وتأكيد أعضاء هيئة التدريس على خبرتهم في إدارة قاعات المحاضرات الكبيرة، فإن القسم يقوم في بعض الأحيان بتقسيم قاعات المحاضرات الكبيرة إلى صفوف أصغر، كمقرري "مدخل إلى العلوم السياسية" و"نظريات العلاقات الدولية". ولجنة المراجعة ترحب بجهود القسم وأعضاء هيئة التدريس لتشجيع الطالبات خاصة على المشاركة في المحاضرات. ويستخدم أعضاء هيئة التدريس الكتاب الجامعي المقرر بوصفه مرجعًا رئيسًا، كما أنَّ مراجع أخرى كلها حديثة. ولمزج الخبرة والممارسة في عملية التعلم، يشارك محاضرون زائرون في تقديم المقررات الدراسية، ومنهم أعضاء مجلسي الشورى والنواب. كما يقوم الطلبة بزيارات ميدانية لأطراف ذات علاقة، مثل البرلمان. ولجنة المراجعة تثني على تنوع طرق التعليم والتعلم المتبعة، وجهود أعضاء هيئة التدريس في ربط الجانب النظري بالجانب العملي، ومزج الخبرة والممارسة في عملية التعلم.

8.2 اشتمل البرنامج على سياسة عامة في الإجراءات التقييمية لأداء الطلبة الأكاديمي كالامتحانات المكتوبة، وإعداد التقارير، وإجراء الامتحانات القصيرة، والمشاركة في المناقشات الصفية. كما أنَّ توزيع الدرجات واضح في خطط تدريس المقررات، ومرتبط بمخرجات التعلم المطلوبة بشكل واضح. كما أنَّ هناك آلية تمكن الطلبة من معرفة درجاتهم في أعمال السنة بصورة دائمة، من خلال مقابلات الطلبة للأساتذة، والتغذية الراجعة التي يكتبها الأساتذة على إجابة امتحان المنتصف، وقد أكد الطلبة أن هذه الملاحظات تفيدهم في تحسين أدائهم في الامتحانات. كما بين الطلبة أنهم يراجعون الأساتذة أحيانًا في الدرجات؛ بغرض فهم سبب حصولهم على الدرجة. وإضافة إلى هذه الطريقة غير الرسمية، فهناك آلية تمكن الطالب من التظلم لدى القسم بخصوص تقييمه. وقد علمت اللجنة خلال لقائها بأعضاء هيئة التدريس أن طلبات إعادة النظر في الامتحانات قليلة، وهي تُقدَّر بنحو 2%، وأن إعادة عملية التصحيح تتم وفق لوائح الجامعة. ولجنة المراجعة تثني على أنَّ هناك سياسة عامة تُتَّبع في الإجراءات المتعلقة بتقييم إنجازات الطلبة، متعارفٌ عليها من قبل الجميع. إلا أنَّ لجنة المراجعة لاحظت أن سياسة التقييم المتبعة في القسم فيها بعض القصور؛ نظرًا لغلبة الاعتماد على الامتحانات كأداة للتقييم أكثر من الأدوات الأخرى التي

تشمل الاختبارات القصيرة، والواجبات المنزلية، وإعداد التقارير، والمناقشات الصفية، حيث إنَّ معدل درجة امتحان منتصف الفصل الدراسي 30%، والامتحان النهائي 50%، في حين أنَّ قيمة جميع أدوات التقييم الأخرى 20% فقط من مجموع الدرجة النهائية الموحدة، التي أقرتها الجامعة؛ مما يقلل من أهميتها لدى الطالب. كما لاحظت لجنة المراجعة أن الطلبة على دراية تامة بأدوات التقييم المتبعة، وأكدوا التزام أعضاء هيئة التدريس في تطبيقها. ورغم إقرار أعضاء هيئة التدريس بحق القسم وعضو هيئة التدريس المعني في اقتراح توزيع مختلف للدرجات، إلا أنه لم يتقدم أي عضو هيئة تدريس بمثل هذا الاقتراح من قبل. وكما ذُكِرَ سابقًا فإنَّ هناك آلية تمكن الطلبة من معرفة درجاتهم، والتظلم إذا لزم الأمر. ولذا توصي لجنة المراجعة بمراجعة توزيع الدرجات في المقررات الدراسية، بما يتناسب مع طبيعة البرنامج ومستواه، وكذلك تقترح استخدام طرق جديدة في التعليم التعلم والتقييم، مثل: إجراء المناظرات، وتحليل أفلام ومواد وثائقية.

9.2 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص **برنامج التعلُّم**، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- للبرنامج خطة أكاديمية تفصيلية واضحة؛ تحدد الأهداف التي يسعى إليها، بحيث تتلاءم مع الرسالة والرؤية المحددة في خطة الجامعة.
- المنهاج الدراسي للبرنامج يتيح تدرجًا في العملية التعليمية والمعرفية، إلى جانب إتاحته المهارات النظرية والتطبيقية من سنة إلى أخرى.
- خطط تدريس المقررات تتفق في محتواها ومستوياتها مع المعايير الأكاديمية، والشهادة التي يمنحها البرنامج في نهاية الدراسة.
- للبرنامج مخرجات واضحة وملائمة لأهداف البرنامج والدرجة العلمية الممنوحة، وتتناسب مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.
- هناك تنوع في طرق التعليم والتعلم؛ تمكن الطلبة من تحقيق مخرجات البرنامج، وتمكنهم من ربط الجانب النظري بالجانب العملي، ومزج الخبرة والممارسة في عملية التعلم.

- يتم استخدام أسلوب المحاكاة في مقرر: "فن التفاوض"، حيث يتبنى الطالب موقفًا معينًا يدافع عنه، ثم يتعلم كيف يدافع عن الرأي الآخر أيضًا؛ مما يسمح بتحقق مخرجات رئيسة للبرنامج.
- هناك سياسة عامة للإجراءات المتعلقة بتقييم إنجازات الطلبة، متعارفٌ عليها من قبل أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

10.2 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تحديد مقرر: "مبادئ في القانون العام" بوصفه متطلبًا سابقًا لمقرر: "القانون الدستوري"، وإدخال مقرر: "النظام الاقتصادي الدولي" عوضًا عن إلغاء مقرر: "العلاقات الاقتصادية الدولية".
- تكثيف محتوى مقررات اللغة الإنجليزية التي تطرح في البرنامج، وإدخال قراءات علمية باللغة الإنجليزية في معظم المقررات الدراسية، خاصة في المستويين الدراسيْن الأعلى.
- مراجعة مقرر: (النظام السياسي البحريني)؛ ليحتوي على موضوعات تتطرق إلى النظام السياسي البحريني بصورة أكبر وأشمل مما هو عليه الآن.
- الاهتمام بتعليم الطلبة مهارة كتابة البحث وإدراجه كأداة تقييم في المقررات الدراسية متى كان ذلك مناسبًا لطبيعة المقررات ومحتواها.
- الالتزام بسياسة الجامعة في التدريب الميداني في الفصل الصيفي فقط.
- مراجعة توزيع الدرجات بين أدوات التقييم المختلفة في المقرر الدراسي؛ لتكون أكثر مرونة، ولتتناسب مع طبيعة ومستوى المقرر.

11.2 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلّم**.

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

1.3 توجد سياسة عامة للقبول في الجامعة تشمل قبول الطلبة الجدد والمحولين من جامعات أخرى، وتعتمد على المعدل التراكمي الذي حصل عليه الطالب في امتحان الثانوية العامة، حيث تقرر الحد الأدنى بـ 60% لكل التخصصات بعد مراجعة سياسة القبول وتطبيقها اعتبارًا من الفصل الثاني 2011–2012. وهي متوفرة على موقع الجامعة الإلكتروني، وموجودة في كتيب الجامعة. والطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة على وعي بهذه السياسة. وعلى الرغم من أنَّ اللغة التي يُدرَّسُ بها البرنامج هي اللغة العربية، فإن أحد شروط القبول في برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية هو اجتياز امتحان موحد في اللغة الإنجليزية مُعَدّ من قبل الجامعة، ووفق نتيجة هذا الامتحان سوف يتحدد ما إذا كان الطالب المقبول سيدرس مقررًا استدراكيا واحدًا أو اثنيْن في اللغة الإنجليزية؛ وذلك لأن البرنامج يحتوي على مقررين آخريْن باللغة الإنجليزية، هما: مقرر: "قراءات سياسية"، ومقرر: "قراءات في الدبلوماسية"، كما ورد في تقرير التقييم الذاتي. ومعظم الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة درسوا مقررًا استدراكيا واحدًا بعد أن أدُّوا الامتحان. ولجنة المراجعة تثمن أن سياسة القبول واضحة ومعروفة، وتشمل الطلبة الجدد والمحولين، ومعروفة لأعضاء هيئة التدريس والطلبة.

2.3 سجل الطلبة المقبولين في برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية تتطابق مع الحد الأدنى من أهداف البرنامج؛ وَفْقًا لسياسة الجامعة في قبول الطلبة الحاصلين على 60% فقط في امتحان الثانوية العامة، كما هو مبين في الفقرة السابقة. وقد ذكر أعضاء هيئة التدريس التزامهم بسياسة الجامعة في قبول الطلبة، وفي الوقت نفسه ذكروا سعيهم لدى الجامعة؛ لكي يتم رفع هذه النسبة. ولذا توصي لجنة المراجعة بعمل دراسة لتقييم مستوى أداء الطلبة مقارنةً بمستوياتهم عند القبول في البرنامج؛ للتأكد من تناسب الحد الأدنى للقبول مع متطلبات البرنامج. كما لاحظت لجنة المراجعة أن مستوى اللغة الإنجليزية لدى الطلبة المقبولين متدنٍّ نسبيًّا، وهذا

المستوى يتوافق مع ما ورد في استبانة أرباب العمل، حيث أعربوا عن عدم رضاهم عن مستوى وقدرة الخريجين في اللغة الإنجليزية؛ مما يوحي بعدم فاعلية المقررات الاستدراكية؛ لذا توصي لجنة المراجعة بمراجعة المقررات الاستدراكية من حيث عددها، وتوزيعها، وكثافة محتواها الأكاديمي لتطويرها.

3.3 يتولى رئيس قسم العلوم السياسية في كلية العلوم الإدارية إدارة برنامج، وهو نفسه منسق البرنامج. كما أنَّ منسق المقرر هو الذي يقترح الكتاب الدراسي المقرر على طلبته، ويقوم القسم بمناقشة هذا الاقتراح، وأحيانًا تتفق الجامعة مع عضو هيئة التدريس على تأليف كتاب للمقرر الدراسي يخضع للتحكيم. وإضافةً لرئيس القسم ومنسقي التخصصات الفرعية، فإنَّ هناك عدة لجان في القسم، هي: لجنة الخطة الدراسية، والامتحانات، والمعادلات الأكاديمية، ولجنة التعيين (لجنة مؤقتة). ولجنة المراجعة تثمن وعي الهيئة الأكاديمية بمهامها التدريسية، وأهمية مشاركتها الفاعلة في لجان القسم، إلا أنَّ لجنة المراجعة لاحظت أنه قد تمَّ استحداث لجنة الترقيات مؤخرًا في الجامعة؛ ولذا فإنَّ لجنة المراجعة توصي الجامعة بتفعيل هذه اللجنة؛ لما لها من دورٍ فاعلٍ في تحفيز أعضاء هيئة التدريس على البحث العلمي. كما إنه يتم اتخاذ القرارات من خلال مناقشة كل الأمور المتعلقة ببرنامج البكالوريوس في العلوم السياسية على مستوى اللجان أولا، ثم القسم والذي يقوم بدوره في رفعها إلى مجلسي الكلية والجامعة.

4.3 اطَّلعتْ لجنة المراجعة على السِّير الذاتية لأعضاء هيئة التدريس، والذين يبلغ عددهم تسعة أعضاء؛ اثنان منهم يعملان بدوام جزئي. وقد أكد رئيس القسم أن مهامهما تقتصر على تدريس مقررات السنة الأولى، وبعض مقررات السنة الثانية فقط. بالنظر إلى أن عدد الطلبة المسجلين في البرنامج بحالة انتظام كلي عام 2012–2013 كان 395 طالباً كما ورد في تقرير التقييم الذاتي، وعدد الأساتذة كان تسعة بينهم اثنان بدوام جزئي. وبناء على تقرير التقييم الذاتي والطريقة التي تحتسب فيها الجامعة نسبة الأساتذة الى الطلبة فهي حوالي أستاذ واحد لكل 30 طالباً، وهذه نسبة مقبولة. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن سيرة أعضاء هيئة التدريس لا تعكس توفر كل التخصصات الفرعية المطلوب تدريسها في حقل العلوم السياسية. كما أنَّ هناك حاجة لاستقطاب أعضاء هيئة تدريس ذوي خبرة تدريسية مناسبة،

وذوي تخصصات دقيقة متنوعة، مثل: "العلاقات الدولية الاقتصادية"، و"الفكر السياسي الإسلامي"، و"النظم السياسية في الدول النامية" خارج العالم العربي. وتجدر الإشارة الى أن لوائح الجامعة تنص على عدد ساعات تدريس محددة؛ تتوافق مع لوائح مجلس التعليم العالي، إلا أن الجامعة تتوقع حضور جميع أعضاء الهيئة التدريسية 45 ساعة أسبوعيًّا، كما تسمح بتكليف الأساتذة بأعباء تدريسية إضافية مدفوعة الأجر قد تصل إلى تدريس مقررين إضافيين. ونظرًا لأنَّ جميعَ أعضاء هيئة التدريس غير الإداريين في برنامج البكالوريوس العلوم السياسية هم أساتذة مساعدون، فإنَّ العبء التدريسي لكل منهم مرتفع (15 ساعة معتمدة). ولذا فإن لجنة المراجعة توصي بمراجعة العبء التدريسي للهيئة الأكاديمية، وزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس باستقطاب التخصصات الفرعية غير الموجودة حاليًا، والتي أُشير إلى احتياجها سابقًا.

5.3 يتم الإعلان عن الوظائف الشاغرة محليًّا وإقليميًّا، وعلى موقع الجامعة على الإنترنت، وَفْقًا لسياسة الجامعة في التعيين، كما أوضح تقرير التقييم الذاتي، ويمثل أعضاء لجنة المقابلة عدة جهات في الجامعة، كما تطلب الجامعة أن يعرض المتقدم أحد أعماله، كما قد تتم المقابلة في بلده، أو عبر الإنترنت. كما أنَّ قرارات التجديد والتثبيت تصدرها لجنة مكونة من العميد، ورئيس القسم، وممثل من إدارة الموارد البشرية. كذلك توجد هناك سياسة؛ محددٌ فيها معايير الترقية، والتي تشتمل على ثلاثة محاور أساسية، هي: التدريس، والبحوث، وخدمة المجتمع. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنه لم يتقدم أيُّ عضو هيئة تدريس في كلية العلوم الإدارية، بما في ذلك قسم العلوم السياسية، قبل العام الأكاديمي الحالي للحصول على الترقية سوى عضوٍ واحدٍ، والذي ترقى من درجة أستاذ مساعد إلى درجة أستاذ مشارك، وفق أحد المستندات الإضافية التي حصلت عليها لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية. ويبدو جليًّا للجنة المراجعة أن هناك علاقة بين العبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس وعدم تقدمهم للترقية. وكما ذكر سابقا، فإن لجنة المراجعة توصي الجامعة بإعادة النظر في العبء التدريسي الكبير المكلف به أعضاء هيئة التدريس، خاصة من هم في درجة أستاذ مشارك، وأستاذ مساعد؛ لتشجيعهم على القيام بأبحاث علمية ذات علاقة بتخصص العلوم السياسية. تنظم الجامعة يومًا تعريفيًّا لأعضاء هيئة التدريس الجدد، ويتم من خلاله إطلاعهم على لوائح وقوانين الجامعة، وأخذهم في جولة تفقدية في مرافقها، وتقديمهم لأعضاء الهيئة التدريسية الذين يعملون في الأقسام الأخرى. كما أبدى

أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم رضاهم عن اليوم التعريفي. وتثمِّن لجنة المراجعة وجود برنامج تعريفيٍّ فاعلٍ لأعضاء هيئة التدريس الجدد.

6.3 هناك نظام فاعل لإدارة المعلومات (MIS)، وقد اطَّلعت لجنة المراجعة، أثناء الزيارة الميدانية، على آلية عمل نظام معلومات الطلبة (SIS)، والذي يتم من خلاله نشر الجداول الدراسية والدرجات. وتبين للجنة المراجعة – أثناء الزيارة الميدانية – في إدارة القبول والتسجيل أن الطلبة أصبحوا الآن قادرين على التسجيل في الجامعة إلكترونيًّا. كما تتعاون عدة جهات في الجامعة للكشف عن الانتحال الأكاديمي، فقد ذكر أعضاء هيئة التدريس أن عملية الكشف عن الانتحال تتم من خلال المكتبة، وأن هناك أدوارًا للمشرفين والممتحنين الخارجيين، ولجان المناقشة في هذا الشأن. وقد أشاروا إلى استخدام الجامعة أحد برامج الكشف عن الانتحال (Turn–It–In)؛ للتأكد من عدم وجود شبهة انتحال في الأبحاث، وهذا البرنامج يتعامل مع الأبحاث العربية؛ لأنه يشمل قواعد بيانات باللغة العربية. كما أنَّ هناك خطة لتمكين الطلبة من رفع أبحاثهم على موقع الجامعة على الإنترنت مباشرة دون الحاجة لتسليمها للجهة المختصة بالجامعة. وفي برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية تحديدًا، يقرُّ أعضاء هيئة التدريس بعدم استخدام هذا البرنامج؛ إذ يعتمدون على مهاراتهم، لكنهم يؤكدون على دور أعضاء هيئة التدريس في محاربة هذه الظاهرة باحتراف. وللحد من هذه الظاهرة يكلف أعضاء هيئة التدريس الطلبة بكتابة التقارير بخط اليد، ويتابع الأستاذ المشرف على بحث التخرج مراحل كتابته مع الطالب، وقد تصل الإجراءات العقابية للانتحال الأكاديمي إلى رسوب الطلبة، وفق ما ذكر رئيس القسم. وتلاحظ لجنة المراجعة جهود أعضاء هيئة التدريس في هذا الصدد، إلا أنها توصي بالاستفادة من الإمكانات الإلكترونية المتاحة في الجامعة؛ لكشف الانتحال الأكاديمي وبالتوافق مع سياسات الجامعة.

7.3 أوضح تقرير التقييم الذاتي الإجراءات المتبعة لحماية أمن بيانات الطلبة، كما اطلعت لجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية على الإجراءات المتبعة بشأن ضمان أمن سجلات الطلبة، والاحتفاظ بنتائجهم، والوثائق المرتبطة بالعملية الأكاديمية باستخدام منظومة إجراءات لتفادي فقدان سجلات الطلبة في حالة الكوارث من خلال خطة مدروسة لاسترجاع المعلومات (ICT Back–Up and Disaster Recovery Plan). وهي إجراءات كافية ومناسبة؛

فالجامعة تحتفظ بسجلات ورقية وأخرى إلكترونية لهذه الوثائق؛ بما يسهل الرجوع إليها ويؤمنها جيدًا. كما تحتفظ بنسخ إلكترونية من البيانات خارج الحرم الجامعي. ولجنة المراجعة تثمن الإجراءات المتخذة من قبل الكلية لحماية أمن بيانات وسجلات الطلبة.

8.3 قامت لجنة المراجعة بجولة تفقدية في مبنى الجامعة الجديد، ووجدت أنه ذو مساحة وافرة، وتأكدت لجنة المراجعة من ملاءمة المبنى وخدمات البنية التحتية الخاصة بقاعات المحاضرات، والمؤتمرات، والاجتماعات، لاحتياجات برنامج البكالوريوس العلوم السياسية. كما توجد قاعة لممارسة الطلبة لهواياتهم، وقاعة لاجتماع الطلبة وعمل الأنشطة الجماعية. كما وجدت لجنة المراجعة أن مختبرات الحاسوب تكفي لأعداد الطلبة، وأنها تظل مفتوحة لساعات طويلة، وهذا بدوره يمكن الطلبة من إعداد أوراقهم البحثية، واتَّضح من خلال الزيارة الميدانية ومقابلات موظفي المكتبة أنها متاحة للطلبة لساعات كافية؛ لإعداد واجباتهم الأكاديمية. وتتيح مكاتب أعضاء هيئة التدريس مساحة ملائمة لمقابلة الطلبة. كما تبين أن مبنى الجامعة مهيئ للتعامل مع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة. وأشار الطلبة في مقابلتهم مع لجنة المراجعة إلى أنهم يشترون الكتب الدراسية من الجامعة، فإذا لم تكن متوفرة حين طلبها، فإنها تصل خلال أسبوع على الأكثر. ولجنة المراجعة تثني على ملاءمة المبنى وخدمات البنية التحتية الخاصة بقاعات المحاضرات، والمؤتمرات، والاجتماعات لاحتياجات طلبة برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية.

9.3 زارت لجنة المراجعة المكتبة، ووجدوا أن هناك نقصًا في مراجع مواد العلوم السياسية، والمجلات والدوريات العلمية المحكمة؛ العربية منها والإنجليزية. كما تأكدت اللجنة مما ورد في تقرير التقييم الذاتي من كثرة الدوريات القانونية العربية والإنجليزية عن الدوريات التي تخدم الفروع الأخرى في العلوم السياسية، وعدم وجود بعض المجلات العلمية الرائدة في مجال العلوم السياسية. وقد أوضح موظفو المكتبة أن هناك تداخلاً بين مواد القانون ومواد العلوم السياسية في المكتبة، لكنهم أشاروا أيضًا إلى اشتراك المكتبة في ثلاث مجلات علمية جديدة خلال العام الأكاديمي الحالي، إضافة إلى اشتراك الجامعة في 32 قاعدة بيانات إلكترونية، كالفهرس العربي الموحد بالرياض، ومن ثمَّ فإنَّ المكتبة تهتم بزيادة مقتنياتها من المراجع الإلكترونية. وأكدوا أنه يتم التواصل مع إدارة قسم العلوم السياسية في بداية العام الأكاديمي؛ للاستعلام منها

عن حاجتها من الكتب الجديدة والمجلات العلمية. وقد أوضح الخريجون للجنة المراجعة أن المصادر المتوفرة في مكتبة الجامعة مقبولة بشكلٍ عام، إلا أنها تحتاج إلى المزيد من المراجع، وقد أكد الطلبة أنهم يتصفحون مواقع الإنترنت؛ للوصول إلى معلومات عن بعض موضوعات العلوم السياسية المثيرة لاهتمامهم. وفي حالة عدم توفر المصادر في المكتبة؛ تسهل الجامعة حصول الطلبة على التصاريح المطلوبة للوصول إلى المصادر (في البرلمان مثلاً). وتحدد ميزانية المكتبة السنوية لجنة من عدة جهات في الجامعة، وقد تم إبلاغ لجنة المراجعة بأن الموارد المالية متاحة لزيادة مقتنيات المكتبة بصورة ميسرة. ولذا توصي لجنة المراجعة بزيادة عدد الكتب، والدوريات والمجلات العلمية في العلوم السياسية باللغتين العربية والانجليزية، بما في ذلك المراجع الأساسية، والمراجع العلمية الجديدة.

10.3 أثناء تفقد لجنة المراجعة لمرافق الجامعة تم تعريفهم على نظام تتبع المعلومات في مكتبة الجامعة (e-library Tracking System) المستخدم لمتابعة مدى استفادة الطلبة من الموارد المتاحة في المكتبة. فهذا النظام يساعد موظفي المكتبة على المتابعة الوقتية لاستخدام الطلبة للمكتبة الإلكترونية، كما يبين هذا النظام عدد المستخدمين الذين دخلوا موقع المكتبة الإلكترونية، وأكثر مواد المكتبة زيارةً، مع تصنيفها بحسب فئات المستخدمين. كما اطلعت لجنة المراجعة على نظام الـ (Moodle)، وكيفية استخدامه لتعزيز عملية التعلم، وتفاعل الطلبة مع أعضاء هيئة التدريس. وقد أوضح أعضاء هيئة التدريس أنهم يستخدمون كذلك نظام التعلم الإلكتروني (E-Brary)؛ لتحميل المحاضرات، والواجبات الصفية وغير الصفية، كما ذكر الطلبة أن هذا النظام يساعدهم كثيرًا في التواصل مع أعضاء هيئة التدريس، وأداء واجباتهم. وقد أعربت اللجنة عن ارتياحها لوجود أكثر من نظام (Moodle, E-Brary, E-Library) لتتبع المعلومات، إلا أنَّ لجنة المراجعة توصي بتفعيل ووضع كل هذه الأنظمة تحت مظلة واحدة؛ للحصول على تقارير أكثر شمولية مما يتم الحصول عليه الآن؛ لتسهم بصورة فاعلة في اتخاذ القرارات.

11.3 يستمر الإرشاد الأكاديمي للطالب في الجامعة إلى ما بعد السنة الأولى. وهناك نوعان من الإرشاد الأكاديمي؛ أحدهما: موجَّهٌ لعموم الطلبة بمن فيهم المنقولون/ المحولون من جامعات أخرى. والآخر: موجَّهٌ للطلبة المتعثرين أكاديميًّا. كما يتم إرشادهم خلال فترة تواجد أعضاء هيئة

التدريس في مكاتبهم دون التقيد بالساعات المكتبية المعلنة لكل عضو هيئة تدريس؛ لأن القسم يتبع سياسة الباب المفتوح. ورأى أعضاء هيئة التدريس أنه لا توجد إشكالية في ذلك؛ لأن هناك حاجة حقيقية لإرشاد الطلبة مهما كان وضعهم سواء أكانوا مبتدئين، منقولين أو متعثرين أكاديميًّا. وبصفة عامة يستفيد الطلبة كثيرًا من الساعات المكتبية، وهو ما أكده الطلبة والخريجون. فقد ذكر بعضهم أنهم يزورون أعضاء هيئة التدريس في مكاتبهم مرة كل أسبوع أو أسبوعين خلال الساعات المكتبية، حيث إنهم يجدون أعضاء هيئة التدريس في مكاتبهم دائمًا، كما إنهم يوجِّهون الطلبة للتعلم الإلكتروني. ولجنة المراجعة تثني على التزام أعضاء هيئة التدريس بالساعات المكتبية لتقديم كل الدعم والمساندة للطلبة، واستفادة الطلبة من تواجدهم. وقد تبين للجنة المراجعة من خلال مقابلتها مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس أن الطلبة يفضلون المحاضرات المسائية؛ لأنها تناسب التزاماتهم الأخرى، خاصة أن أغلبهم يعملون. ولجنة المراجعة تثمن عدول قسم العلوم السياسية عن فكرة تدريس البرنامج في يومي نهاية الأسبوع؛ لخدمة الطلبة من دول الخليج.

12.3 أشار أعضاء هيئة التدريس بالجامعة عند مقابلتهم مع لجنة المراجعة إلى أنه يتم تخصيص يوم واحد لتعريف الطلبة عند التحاقهم بالجامعة. وقد أثنى الطلبة على اليوم التعريفي، وأوضحوا أن أهم فقراته كانت التعريف بالتخصص، والمقررات الدراسية، وزيارة مرافق الجامعة، وتوزيع الطلبة على مرشدين أكاديميين. ولجنة المراجعة تثني على برنامج اليوم التعريفي، وحرص الكلية على تقديم كل الدعم والمساندة لجميع الطلبة عند التحاقهم ببرنامج البكالوريوس العلوم السياسية.

13.3 ذكر مسئولو الجامعة للجنة المراجعة توفر نظامَ دعمٍ أكاديميًّا للطلبة المتعثرين أكاديميًّا، الذين لا يتجاوز معدلهم التراكمي 60%، مع بعض التفاوت فيما بين الكليات، وأنَّ هناك آلية لتفادي وصول الطلبة لهذه المرحلة تم توضيحها في تقرير التقييم الذاتي، وأكدها أعضاء هيئة التدريس والطلبة، حيث إن الطالب يمنع من التسجيل الإلكتروني في المقررات الدراسية، ويتعين عليه مناقشة خطة العمل الإرشادية التي تعد من قبل مرشده الأكاديمي، والموافقة عليها حتى يسمح له بالتسجيل إلكترونيًّا في أربع مقررات دراسية كحدٍّ أقصى. ويتعاون قسم التسجيل بالجامعة مع عمادة الكلية والمرشد الأكاديمي ورئيس القسم في معالجة أوضاع هؤلاء الطلبة؛ لتوفير الدعم الأكاديمي لهم خارج وأثناء الفصل الدراسي. كما أنَّ هناك اقتراحًا بتقديم دروس تقوية إضافية

لهؤلاء الطلبة من قبل القسم. وجميع الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة يعرفون مرشديهم الأكاديميين حاليًا، وأثنوا على طريقة تواصل أعضاء هيئة التدريس معهم، وعلى حسن معاملتهم وتفهمهم. ولجنة المراجعة تثني على فاعلية نظام دعم الطلبة المتعثرين أكاديميًّا وطريقة استخدامه.

14.3 يوضح تقرير التقييم الذاتي ووثائقه المساندة قيام الطلبة بزيارات ميدانية لمجلسي النواب والشورى، والمكتبة البرلمانية. وقد تبين من مقابلات طلبة البرنامج أثناء الزيارة الميدانية للجامعة أن بعضهم يحضر معرض الكتاب السنوي بانتظام، وآخرين قد حضروا مؤتمر الإعلام الخليجي الأول، وندوات في معهد التنمية السياسية. وتشجع الجامعة هذه الأنشطة غير الصفية، وتوجه الطلبة لحضورها، وكذلك يفعل أعضاء هيئة التدريس. وقد اقترح الطلبة تخصيص محاضرات في الجامعة لخبراء في مجال العلوم السياسية. ولجنة المراجعة تثني على اهتمام القسم بتنظيم وتشجيع الطلبة على حضور مثل هذه الفعاليات.

15.3 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- سياسة القبول واضحة، وتشمل الطلبة الجدد والمحولين والمنقولين، ومعروفة لأعضاء هيئة التدريس والطلبة.
- هناك تسلسل إداري واضح للبرنامج، ولدى أعضاء الهيئة الأكاديمية وعي بمهامهم الإدارية والتدريسية، وأهمية مشاركتهم الفاعلة في لجان القسم.
- يوجد برنامج تعريفي فاعل يحضره أعضاء هيئة التدريس عند تعيينهم.
- هناك إجراءات واضحة وفاعلة لضمان أمن بيانات سجلات الطلبة.
- مبنى الحرم الجامعي وخدمات البنية التحتية الخاصة بقاعات المحاضرات، والمؤتمرات، والاجتماعات يلبي بصورة جيدة احتياجات برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية.
- هناك برنامج لتهيئة الطلبة الجدد، والمحولين، والمنقولين في برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية يتم تقديمه بشكل فاعل.
- يوجد نظام فاعل لدعم الطلبة المتعثرين أكاديميًّا.

- ينظم القسم العديد من الأنشطة غير الصفية، ويشجع الطلبة على حضورها، والمشاركة فيها.

16.3 فيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- مراجعة مقررات اللغة الإنجليزية التي تطرح كمقررات استدراكية من حيث عددها وتوزيعها وكثافة محتواها الأكاديمي؛ لرفع مستوى اللغة الإنجليزية لدى الطلبة المقبولين.
- تفعيل لجنة الترقيات التي تم استحداثها مؤخرًا؛ لتحفيز الهيئة التدريسية على البحث العلمي.
- مراجعة العبء التدريسي للهيئة الأكاديمية، وزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس باستقطاب التخصصات الفرعية غير الموجودة حاليًا.
- الاستفادة من الإمكانات الإلكترونية المتاحة في الجامعة؛ لكشف الانتحال الأكاديمي.
- زيادة عدد الكتب والدوريات العلمية في العلوم السياسية باللغتين العربية والإنجليزية في المكتبة، بما في ذلك المراجع الأساسية، والمراجع العلمية الجديدة.
- تفعيل كل أنظمة تتبع المعلومات ووضعها تحت مظلة واحدة؛ للحصول على تقارير أكثر شمولية مما يتم الحصول عليه الآن؛ لتسهم بصورة فاعلة في اتخاذ القرارات.

17.3 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأنَّ **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

1.4 يبين تقرير التقييم الذاتي أن مواصفات الخريج منسجمة مع أهداف البرنامج، والتي تم ربطها مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وتحتوي توصيفات المقررات الدراسية التي اطلعت عليها لجنة المراجعة على مخرجات التعلم المطلوبة بوضوح، كما تم ربط هذه المخرجات من جهة بطرق التعليم والتعلم، وأدوات القياس والتقييم المختلفة من جهة أخرى. ووفق توصيفات المقررات الدراسية في الخطة الجديدة للبرنامج، تجمع مواصفات الخريج بين الفهم والمعرفة، والتفكير النقدي، ومجموعة من المهارات. وتتأكد إدارة البرنامج دوريًّا من مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة، حيث يحتوي نموذج التقرير الفصلي لملف المقرر على بند لشرح مدى نجاح طرق التقييم المستخدمة (كالواجبات والامتحانات) في تحقيق كل مخرج من مخرجات المقرر المطلوبة، وهذه طريقة جيدة للمتابعة. ولذا فإن لجنة المراجعة تثمن أن مواصفات الخريج مرضيةٌ، وتنسجم مع أهداف البرنامج.

2.4 توجد هناك سياسة للمقايسة المرجعية على مستوى الجامعة والقسم؛ يتم اعتمادها عند إجراء المقايسة المرجعية كما ورد في تقرير التقييم الذاتي. وقد لاحظت لجنة المراجعة – مع التقدير – أن نتائج المقايسات المرجعية التي تمت مع جامعات عربية، وبريطانية قد ساهمت في تعديل وتطوير البرنامج، إضافة إلى تقارير عدد من المراجعين الخارجيين. وقد أظهر تقرير التقييم الذاتي ووثائقه المساندة، ومقابلة لجنة المراجعة مع إدارة القسم وأعضاء هيئة التدريس خلال

الزيارة الميدانية للجامعة، أن هناك تقاربًا بين البرنامج وبرامج مماثلة في جامعات عربية وأجنبية. إلا أنَّ لجنة المراجعة ترى الحاجة إلى توسيع دائرة المقايسات المرجعية؛ لتشمل جامعات عالمية تتبع نظام الساعات المعتمدة، وتوصي لجنة المراجعة بمقارنة شروط القبول للالتحاق في البرنامج، وسياسات التقييم بما فيها درجة النجاح في المقررات الدراسية. كذلك توصي اللجنة بمقايسة محتوى المقررات الدراسية؛ وذلك لضمان اتساقها مع البرامج المماثلة.

3.4 يلتزم القسم بسياسة التقييم الموحدة التي أقرتها الجامعة وتم مراجعتها في 2013، وكل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على علم بها، حيث إنها تظهر في توصيف كل مقررات العلوم السياسية. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن درجات الطلبة يتم الموافقة عليها من رئيس القسم والعميد؛ للتأكد من عدالة التصحيح، وتوزيع الدرجات قبل أن يتم رفعها على الموقع الإلكتروني للجامعة. وقد ذكر أعضاء هيئة التدريس أن الامتحان النهائي يخضع لمراجعة الممتحن الخارجي، حيث تقتصر مهامه على مراجعة مقررات السنتين الثالثة والرابعة، وعدد من مقررات السنتين الأولى والثانية. وتوجد أدلة من خلال ملفات المقررات تدل بشكلٍ عام على التزام الهيئة الأكاديمية بتنفيذ سياسة التقييم للجامعة. وتقر لجنة المراجعة بوجود سياسة تقييم واضحة يتم الالتزام بها.

4.4 توجد هناك سياسة يتبعها القسم للتأكد من أن إجراءات التقييم تتناسب مع مخرجات التعلم المطلوبة، حيث إن هناك مراجعًا داخليًّا لكل من أوراق أسئلة امتحانات المنتصف ونهاية الفصل. ويقوم المراجع الداخلي بملء استمارة تقييم امتحانات منتصف الفصل. وتحتوي هذه الاستمارة على جدول يوضح مدى تحقيق أدوات التقييم لمخرجات التعلم المطلوبة، كما أنها توضح مدى توافق أسئلة الامتحانات مع مخرجات التعلم المطلوبة، ومن أنها تغطي كافة الموضوعات المطروحة في مقررات البرنامج. كما يقوم عضو هيئة تدريس المقرر بمناقشة ملاحظات المراجع الداخلي في مجلس القسم، ومن ثم يتقرر ما إذا كان سيتم إدخال أي تعديلات على الأسئلة، أم لا. وهناك أيضا ممتحن خارجي لمراجعة امتحانات نهاية الفصل فقط، كما يتم اتباع نفس الآلية. ولقد راجعت لجنة المراجعة نماذج من أعمال الطلبة التي تمَّ تقييمها في بعض المقررات الدراسية، وتأكدت من تطابق التقييم مع المخرجات التعلمية المطلوبة. ولجنة المراجعة تقدر توافق إجراءات التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة.

5.4 لدى الجامعة آلية رسمية للتدقيق الداخلي تم استحداثها في العام الأكاديمي 2012-2013، حيث يخضع كلٌّ من امتحان منتصف الفصل، وامتحان نهاية الفصل الدراسي لمراجعة الممتحن الداخلي. ويتم مناقشة ملاحظات الممتحن الداخلي مع عضو هيئة تدريس المقرر أولا، ثم مجلس القسم، وتتمُّ التغييرات على ضوء ملاحظاته متى كان ذلك ضروريًّا. وقد علمت لجنة المراجعة من خلال المقابلات التي تمت خلال الزيارة الميدانية أنه يتعين على الممتحن الداخلي تقديم ملاحظاته خلال 48 ساعة، وهي مدة غير كافية إذا تطلب الأمر إدخال تغييرات في الامتحان. لذا فإن لجنة المراجعة توصي بإعادة النظر في هذه المدة؛ ليتسنى لعضو هيئة تدريس المقرر إدخال التغييرات المطلوبة، وكذلك خضوع كل أساليب التقييم كالاختبارات والمشروعات لمراجعة الممتحن الداخلي؛ للتأكد من ملاءمتها لمحتوى ومستوى المقررات الدراسية.

6.4 يخضع الامتحان النهائي لمراجعة ممتحن خارجي. وقد ذكر أعضاء هيئة التدريس أن هذه المراجعة لازمة في كل مقررات السنتين الثالثة والرابعة، وبعض مقررات السنتين الأولى والثانية. وتجدر الإشارة إلى أنَّ جامعة اليرموك هي التي تختار الممتحن الخارجي شريطة أن يكون قد دَرَّسَ المقررات التي سيراجعها. والرجوع للممتحن الخارجي ليس مجرد عملية روتينية، بل ذكر منسق أحد البرامج أن تقييم الامتحان النهائي يتم قبل تقديم الامتحان للطلبة، وقد تم تغيير عدد من الامتحانات بسبب ملاحظات الممتحن الخارجي. وتم إطلاع لجنة المراجعة على نماذج من هذه التقارير في الوثائق المساندة لتقرير التقييم الذاتي. ولجنة المراجعة تثمن الاستعانة بالممتحن الخارجي، إلا أنها توصي بزيادة مهام الممتحن الخارجي؛ لتشمل مراجعة كل أساليب التقييم بما فيها امتحان منتصف الفصل الدراسي، والامتحانات النهائية لكل المقررات الدراسية التي تطرح في البرنامج، وكذلك توصي لجنة المراجعة القسم بأن يختار بنفسه الممتحنين الخارجيين، ويتوجه إلى جامعات أخرى تطرح نفس البرنامج متى كان ذلك ممكنًا.

7.4 يقوم الطلبة بتقديم تقارير، والتي يعد بعضها بصورة جماعية من قبل أربعة أو خمسة طلاب، وعند دراسة نماذج التقارير التي قدمت للجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية، تبين أن بعضًا من الطلبة غير ملم بقواعد البحث العلمي، كما وجدت اللجنة أن بعض التقارير الجماعية بسيطة، ولا ترقى إلى المستوى المتوقع في درجة البكالوريوس. وتتجلى هذه الظاهرة في مقرري

الجغرافيا السياسية والدبلوماسية – النظرية والممارسة. وعند مقابلة أعضاء الهيئة التدريسية أوضحوا أن الأعمال الجماعية تهيئ الطلبة للقيادة، وأنَّ عضو هيئة التدريس يتابع تقسيم العمل بين الطلبة، ويعطيهم في بعض الأحيان درجة جماعية إذا كان الجهد متوازنًا، كما أن الطالب غير المنخرط في العمل ينكشف خلال المناقشة. ومع ذلك، تنصح لجنة المراجعة بتحديد دور كل طالب في المشروعات الجماعية تحديدًا دقيقًا يظهر في النص المكتوب. وكذلك اطلعت لجنة المراجعة على نماذج من الامتحان النهائي، ولاحظت أن أسئلة امتحانات بعض المقررات قد تركزت في جزءٍ بسيطٍ من المنهج. كما لاحظت لجنة المراجعة أن هناك صعوبة في المقارنة بين مستوى إنجازات الطلبة المعروضة على شكل نماذج لأعمالهم، والتي خضعت للتقييم ومثيلتها في المستويات العالمية؛ وذلك لأن الحد الأدنى للتقديرات – وفق ما جاء في تقرير التقييم الذاتي – أقل من المعايير المقبولة عالميًّا. وتوصي لجنة المراجعة برفع نسبة الحد الأدنى للنجاح من 50% إلى 60%؛ ليتوافق مع نسبة النجاح في المقررات الدراسية في بعض جامعات المنطقة. كما توصي بضبط إجراءات وأساليب التقييم بما يعكس التباين الطبيعي في مستويات الطلبة، والقيام بعمل مقايسة مرجعية مع جامعات أخرى فيما يتعلق بنسبة الحد الأدنى للنجاح في المقررات الدراسية كما ذكر سابقا.

8.4 لاحظت لجنة المراجعة أن التقدير العام لجميع الخريجين في آخر العام هو: جيد، أو ما فوق، كما لاحظت عدم وجود رسوب في نتائج امتحانات بعض المقررات الدراسية. ونتج عن ذلك ارتفاع علامات الطلبة، وبالتالي ارتفاع المعدل التراكمي للخريجين وتقديراتهم، كما كانت نسبة الحاصلين على تقدير: امتياز في أول دفعتين مرتفعةً. وهذا مؤشر على الحاجة إلى مراجعة كفاءة نظم التقييم والامتحانات للطلبة. كما لاحظت لجنة المراجعة أن محاضر اجتماعات القسم قد سجلت هذه الملحوظة، ومن ثمَّ نصت على تعميق الأسئلة. وتظهر هذه المشكلة أساسًا في الصفوف ذات العدد المحدود من الطلبة. وتشدد لجنة المراجعة على ضرورة علاج ظاهرة تضخم الدرجات علاجًا سريعًا وحاسمًا. كما لاحظت لجنة المراجعة أن مستوى إنجازات الخريجين قد انعكس إيجابيًّا من خلال تقييمات الجهات التي يعمل بها الخريجون سواء من استمع إليهم أعضاء اللجنة مباشرة، أو من استطلع القسم آراءهم ، وكذلك من تقييمات الخريجين أنفسهم سواء من استمع إليهم أعضاء اللجنة مباشرة، أو من استطلع القسم آراءهم.

9.4 لاحظت لجنة المراجعة من خلال اطلاعها على الأدلة الإضافية أثناء الزيارة الميدانية أن نسبة الطلبة المقبولين إلى نسبة الخريجين هي نسبة مقبولة بشكل عام، وإن كانت النسبة في العام الأكاديمي 2011–2012، عالية جدًّا. وقد برر أعضاء هيئة التدريس هذه الزيادة بوجود أعداد كبيرة من الطلبة المحولين من جامعات أخرى محلية تم إغلاقها؛ مما أدى إلى زيادة نسبة الطلبة الذين تخرجوا بعد فترة قصيرة من التحاقهم بالبرنامج. وتشير البيانات الواردة في تقرير التقييم الذاتي إلى أن معظم الطلبة ينتقلون من سنة إلى أخرى، وينهون دراستهم في المدد المحددة، حيث أتم 93.2% من الخريجين دراستهم خلال أربع سنوات. كما تشير بيانات التقرير إلى انخفاض نسب التسرب (سواء بالانسحاب أو تأجيل الدراسة). ولجنة المراجعة تقر أن الطلبة يتخرجون في المدة المحددة وهي أربع سنوات.

10.4 يحضر الطالب لقاء توجيهيًّا قبل بدء التدريب الميداني. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي وما ذكره أعضاء هيئة التدريس فإن مدة التدريب هي 120 ساعة خلال ثمانية أسابيع. ولقد أشاد الطلبة خلال المقابلات بجهود الكلية في مساعدتهم في الحصول على أماكن للتدريب الميداني. ويتمُّ تقييم عمل الطالب في التدريب من ثلاث جهات: المشرف الأكاديمي، ومدير التدريب في الكلية (وهو يهتم بالجانب الإداري)، وجهة التدريب. كما يتواصل المشرف الأكاديمي مع المشرف على الطالب في مؤسسة التدريب، كما يزور المشرف الأكاديمي الطالب في مكان التدريب. وكذلك يكتب الطالب تقريرًا أسبوعيًّا عما أنجزه في التدريب الميداني، ثم يكتب في نهاية مدة التدريب تقريرًا مفصلاً. ويتم تقييم مخرجات التدريب الميداني بصورة دورية؛ للاستفادة من ملاحظات المشرف الميداني والاستبانات الموزعة على الطلبة والخريجين وأرباب العمل. والخلاصة هي أن هناك سياسة وإجراءات لإدارة العملية التعليمية المبنية على التدريب وتقييمها. ولجنة المراجعة تثمن تقييم مخرجات التدريب الميداني بصورة دورية عن طريق الاستفادة من ملاحظات المشرف الميداني، والاستبانات الموزعة على الطلبة والخريجين وأرباب العمل. كما أن لجنة المراجعة تثمن جهود الكلية في البحث عن أماكن لتدريب الطلبة، وتوفير آلية المتابعة التي تتم من قبل ثلاث جهات.

11.4 هناك مقرر لمشروع التخرج، حيث يعد الطالب بحثًا في موضوع تطبيقي تحت إشراف أحد أعضاء هيئة التدريس. وذكر أعضاء الهيئة التدريسية أن المحاضرات الأولى في المقرر

تُخصَّصُ لتعليم الطلبة كيفية كتابة خطة البحث. ويؤكد أعضاء الهيئة التدريسية أنَّ البحث في النهاية يعبر عن توجهات الطالب وليس عضو هيئة التدريس، فدور عضو هيئة التدريس يكمن في توجيه الطالب لبعض مصادر المعلومات، وإرشاده إلى طريقة البحث الصحيحة. إلا أنه يصعب مراعاة التخصص الدقيق أحيانًا عند تحديد المشرف على بحث التخرج، ولا يزيد عدد الطلبة المسجلين في الشعبة عادة على أربعة عشر؛ ليتسنى لجميع الطلبة الاستفادة من أستاذ المقرر وإعطاء كل طالب حقه لمساعدته في كتابة البحث. ويتم تقييم الطلبة وفق البنود الواردة في استمارة تقييم البحث التطبيقي. وفي نهاية الفصل الدراسي يعرض الطالب البحث أمام لجنة من عضوي هيئة تدريس، أو أكثر وفي حضور عدد من الطلبة في جلسة مناقشة واحدة. وتثني لجنة المراجعة على هذا الترتيب، لتعميم فائدة الأبحاث لجميع الطلبة. وعند دراسة توزيع درجات تقييم بحث التخرج، لاحظت لجنة المراجعة أن علامات الشكل العام للبحث (10 درجات)، تزيد عن علامات قدرة الطالب على التحليل (5 درجات). وقد ذكر أعضاء هيئة التدريس أن أحد المراجعين الخارجيين قام بتعديل هذه التقييمات في عام 2012. ولجنة المراجعة تثني على آلية مناقشة بحث التخرج المتبعة في القسم إلا أنها توصي بإعادة النظر في القيم النسبية لعناصر تقييم البحث والالتزام بالمعايير الأكاديمية المعتمدة.

12.4 التقت لجنة المراجعة بممثلين من أعضاء المجلس الاستشاري للقسم، وكلهم على درجة كبيرة من الخبرة والتأهيل العلمي في مجال العلوم السياسية. وقد أقر الجميع أن هناك تعاونًا وتكاملاً بين المجلس والقسم، وأن دعم رئيس الجامعة لهذا المجلس الاستشاري كبير. كما أكد أعضاء المجلس على أن طرح البرنامج يعدُّ ضرورة أساسية في مملكة البحرين، وأنه يخلق وعيًا ومعرفة علمية لدى الطلبة بالأحداث والتطورات السياسية في البحرين، والإقليم. وتؤيد لجنة المراجعة رأي أعضاء المجلس الاستشاري الذين قابلتهم بشأن تطوير البرنامج، خاصة الحاجة إلى الدراسات الإقليمية (أو دراسات المناطق)، كما أكدوا على الحاجة إلى تنظيم دورات تدريبية، وندوات للطلبة لتنمية مهارات ممارسة الديمقراطية والحوار. وقد أفاد المجلس الاستشاري للقسم بأن خريجي البرنامج يساهمون في تطويره، حيث تخرج في البرنامج اثنان ممن عَمِلا لاحقًا فيه بدوام جزئي، وذلك بعد أن أتم أحدهما دراسة الماجستير في الخارج. ولقد ثمنت لجنة المراجعة فاعلية المجلس الاستشاري ومساهماته في تطوير البرنامج. كما أشار أعضاء المجلس

الاستشاري إلى أن هناك رضا عاليًا عن الخريجين من جهات توظيفهم التي يتصل بها أعضاء المجلس.

13.4 التقت لجنة المراجعة مع ممثلين من جهات العمل، الذين أثنوا على مستوى الخريجين العاملين في مؤسساتهم. ولتطوير البرنامج فقد اقترحوا على الجامعة ألا تعتمد على الكتاب الجامعي فقط، وأن تهتم بقضايا المعاهدات الدولية وتدريسها بشكل تطبيقي، ودعوة محاضرين من وزارة الخارجية وغيرها لاطلاع الطلبة على آخر المستجدات في مجال العلاقات الدولية، وتقديم دروس عن الأمن في الخليج، واحترام الشئون الداخلية. وقد ثبت من خلال لقاء لجنة المراجعة مع الخريجين وجهات توظيفهم أن خريجي البرنامج يجدون فرصًا للعمل وخدمة المجتمع، وفقًا لأهداف البرنامج. فنسبة كبيرة من الخريجين الذين قابلتهم لجنة المراجعة تعمل في مجال التخصص، أو قريبٍ منه، وبعضهم يدير أعماله الخاصة. كما أنّهمَ جميعًا يرغبون في الالتحاق بالدراسات العليا. وهناك تعاون مع إدارة الخريجين بالجامعة لعمل قاعدة بيانات لهم. وذكر بعض الخريجين خلال مقابلتهم مع لجنة المراجعة أنهم التحقوا بوزارة الخارجية فور تخرجهم، وأنهم طبقوا ما تعلموه. وكذلك هناك جهود من بعض خريجي البرنامج لتطوير مركز للبحوث البرلمانية يتبع البرلمان البحريني. كما شارك بعض الخريجين مشاركة متميزة في حوار المنامة؛ لكونهم تدربوا على هذا في مقررات البرنامج، مثل مقرر: "إدارة الأزمات والتفاوض". واتفق من التحق منهم بوزارة الخارجية على أن امتحان الالتحاق بالوزارة جاء مطابقًا لما تعلموه في البرنامج. كما اتفق الخريجون على ضرورة تطوير مقررات اللغة الإنجليزية كما ذكر سابقا. ولقد ثمنت لجنة المراجعة أن هناك رضا عاليًا عن الخريجين من جهات توظيفهم.

14.4 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- مواصفات الخريجين واضحة ومنصوص عليها، وتتوافق مع أهداف البرنامج.
- خضع البرنامج إلى مقايسات مرجعية ساهمت نتائجها في تعديله وتطويره.
- تخضع الامتحانات النهائية لمراجعة ممتحن خارجي في معظم المقررات؛ مما ساهم في تحسين مستوى الامتحانات النهائية.

- يتم تقييم مخرجات التدريب الميداني بصورة دورية للاستفادة من ملاحظات المشرف الميداني، والاستبانات الموزعة على الطلبة والخريجين وأرباب العمل وتطوير عملية التدريب الميداني.
- توجد آلية واضحة وفاعلة للقيام بمشروع التخرج تحت إشراف أحد أعضاء هيئة تدريس القسم، ويتم مناقشة البحث وتقييمه وفق آلية محددة.
- يوجد مجلس استشاري للقسم يساهم بشكل إيجابي وفاعل في تطوير البرنامج.
- هناك رضا عالٍ عن البرنامج من جانب الخريجين، ورضا عن الخريجين من جانب جهات توظيفهم.

15.4 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- توسيع دائرة المقايسة المرجعية لتشمل شروط القبول للالتحاق في البرنامج، سياسات التقييم بما فيها درجة النجاح في المقررات الدراسية، ومحتواها، وتدرجها الأكاديمي.

- خضوع كل أساليب التقييم لمراجعة الممتحن الداخلي؛ للتأكد من ملاءمتها لمحتوى ومستوى المقررات الدراسية، وإعادة النظر في الـ 48 ساعة المعطاة لعملية التقييم الداخلي للامتحانات؛ ليتسنى إدخال التغييرات المطلوبة متى لزم الأمر.

- زيادة مهام الممتحن الخارجي لتشمل مراجعة كل أساليب التقييم بما فيها امتحانات منتصف الفصل والامتحانات النهائية لكل المقررات الدراسية التي تطرح في البرنامج.
- قيام القسم نفسه باختيار الممتحنين الخارجيين والتوجه إلى جامعات أخرى تطرح نفس البرنامج متى كان ذلك ممكنًا.
- تحديد دور كل طالب في التكليفات الجماعية وضمان رصانة التقارير المكتوبة والتزامها بقواعد البحث العلمي.
- معالجة ظاهرة تضخم الدرجات بصورة فورية.
- ضبط إجراءات وأساليب التقييم؛ ليتناسب مع المستوى المطلوب لدرجة البكالوريوس وبما يعكس التباين الطبيعي في مستويات الطلبة.

- إعادة النظر في القيم النسبية لعناصر تقييم مشروع التخرج، والالتزام بالمعايير الأكاديمية المعتمدة في تقييمه.

16.4 . **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأنَّ **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين**.

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

1.5 هناك سياسات عامة على مستوى الجامعة تم تضمينها في دليل ضمان الجودة الذي تم استحداثه مؤخرًا؛ ليكون مرجعًا رئيسًا لكل السياسات. ويتم تطبيق هذه السياسات على مستوى الكلية، والقسم، وتشمل هذه السياسات: سياسة الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، وسياسة المقايسة المرجعية، وسياسة البحث العلمي، وسياسات ضمان الجودة؛ وذلك لتحديد وضبط مسئوليات الهيئة التدريسية وعمل أعضائها، وضمان توافر الموارد والبنية التحتية. وقد تحققت لجنة المراجعة من وجود هذه السياسات، وتطبيقها من خلال مراجعة تقرير التقييم الذاتي إضافة إلى المقابلات مع أعضاء الهيئة الإدارية والتدريسية، حيث أوضحوا أنهم على علمٍ تامٍّ بهذه السياسات، حيث يتم مناقشة كل السياسات الجديدة في لجان الجامعة، وعلى مستوى كل من الكلية والقسم، وكل عضو في لجنة جامعية مسئول عن إطلاع بقية فريق برنامجه على مناقشات اللجنة، وكذلك متابعة تفعيل السياسة والإجراءات الجديدة. وتثمّن لجنة المراجعة وجود سياسات عامة تنظم عمل الكلية والقسم، كما تثمّن وعي الهيئة الأكاديمية بسياسات الجامعة، ودورهم في تطوير ما يتعلق بأقسامهم.

2.5 هناك تدرج هرمي في إدارة البرنامج؛ يضمن وجود قيادة فاعلة للبرنامج من خلال مجلس القسم، ومجلسي الكلية والجامعة، إضافة إلى اللجان المختلفة على مستوى القسم والكلية والجامعة، والذي تم توضيحه في المؤشر الثاني. كما أوضح الطلبة من خلال المقابلات أن هناك ممثلا عنهم يحضر اجتماعات القسم، ويشارك في تقديم الاقتراحات. وتقدِّر لجنة المراجعة الجهود المبذولة على مستوى القسم والكلية والجامعة؛ لضمان فاعلية إدارة البرنامج. غير أن لجنة المراجعة قلقة من كون رئيس القسم هو نفسه الذي يتولى مسئولية إدارة الجودة في القسم ضمن عدة مسئوليات أخرى؛ مما قد يؤدي إلى تشتت مجهوده بين الإشراف الإداري والعمل الأكاديمي، والإشراف على الجودة، وربما نتج عن ذلك تضارب في المصالح أيضًا. وتوصي لجنة المراجعة بمعالجة هذا الأمر.

3.5 أوضح العاملون في مركز ضمان الجودة بالجامعة أن المركز قد أنشئ قبل عامين، باعتباره تطويرًا لوحدة ضمان الجودة السابقة. وأعضاء مجلس ضمان الجودة هم رئيس الجامعة ونائبه والعمداء ورئيس المركز. والمجلس هو أعلى جهة لمراقبة نظام إدارة الجودة. وتدرج مسئولية ضمان الجودة تبدأ من عضو هيئة تدريس المقرر، ثم منسق مقررات التخصص الفرعي، ثم منسق البرنامج، ثم وحدة ضمان الجودة في الكلية، ثم مركز ضمان الجودة بالجامعة، ثم مجلس ضمان الجودة. أمَّا تفاصيل أعمالها فهي مسئولية الجهات الأدنى، والمعايير مسئولية الجهات الأعلى؛ ولذا فإنَّ أهداف البرنامج، والمقررات الدراسية، ومدى ملاءمتهما لأساليب التقييم تخضع لإدارة الجودة على مستوى القسم، كما أن مسئولية تحديث ومراجعة البرامج كل أربع سنوات تتم من خلال لجنة مراجعة البرنامج، والمنهج الأكاديمي الموجودة على مستوى القسم كذلك. ولجنة المراجعة توصي بأن يتم الاستفادة من نتائج سياسة التقييم والاعتدال وإدخال أي من التعديلات المطلوبة على عمليات التقييم الحالية. وقد أوضح أعضاء الهيئة الأكاديمية أن عملية تطبيق معايير الجودة تبدأ من عضو هيئة تدريس المقرر، فهو المسئول عن ملفه، ويكتب فيه تقريرًا لتقييمه. ويراجع الملف منسق البرنامج، ثم وحدة ضمان الجودة بالكلية، ثم مركز ضمان الجودة بالجامعة الذي يوجد به لجنتان عربية وإنجليزية؛ لمراجعة ملفات المقررات الدراسية. فمراجعة الملفات مسئولية البرامج والكليات أولاً، ثم المركز، حيث يتعين على مركز ضمان الجودة التأكد بشكل أساسي من اكتمال ملف المقرر ومراجعته مع عضو هيئة تدريس المقرر الدراسي. ولجنة المراجعة تثمِّن وجود نظام محدد لإدارة الجودة، ومطبق، ويتم متابعته ومراجعته في أقسام كلية العلوم الإدارية. غير أنها تحبذ أن يقوم القسم بتطوير آلية واضحة يتم من خلالها الاستفادة من جميع المعلومات المتوفرة من خلال عمليات ضمان الجودة الداخلية؛ وذلك لتطوير البرنامج وضمان جودته، خاصةً فيما يتعلق بسياسات التقييم والاعتدال الداخلي والخارجي.

4.5 من المهام الرئيسة لمركز ضمان الجودة في الجامعة نشر ثقافة الجودة بين كل من أعضاء الهيئة الإدارية، والأكاديمية، حيث ينظم مركز الجودة في الجامعة عدة دورات لتعريف أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدرية بمتطلبات وممارسات معايير الجودة، ولقد قامت إحدى مؤسسات التعليم العالي في البحرين بتنظيم إحدى الدورات التدريبية لكل منتسبي الكلية. وعند سؤال الأعضاء الجدد في الهيئة التدريسية عن معرفتهم بمعايير الجودة ذكروا أنهم تلقوا تدريبًا في

مجال ضمان الجودة في الجامعة (ثلاثة أو أربعة لقاءات)، وفي القسم (من خلال الاجتماع برئيس القسم، وحضور اجتماعات القسم، ولقاءات توجيهية متعلقة بالتدريس)، بالإضافة إلى جولة تفقدية في المكتبة. وتجدر الإشارة إلى أنَّ كل السياسات المتعلقة بضمان الجودة متوافرة على موقع الجامعة الإلكتروني؛ ليسهل الاطلاع والحصول عليها. ولقد أبدى أعضاء الهيئة التدريسية والأكاديمية فهمًا واضحًا لترتيبات ضمان الجودة والتزامهم بتطبيقها. ولجنة المراجعة تثمِّن التزام ووعي كل منتسبي الكلية بهذه الترتيبات.

5.5 أشار تقرير التقييم الذاتي إلى وجود سياسة لتطوير وإقرار البرامج الأكاديمية الجديدة، تم طرحها مؤخرًا. وتنصُّ هذه السياسة على ضرورة القيام بالمقايسات المرجعية وقياس احتياجات سوق العمل، وجمع التغذية الراجعة من خبراء أكاديميين؛ لتكون مُدخلات لتطوير البرنامج الجديد. ومن حيث الإجراءات فإنه يتم تقديم المقترح إلى لجنة مراجعة البرامج والمناهج لإقراره، ومن ثم مناقشته على مستوى الكلية، ثم الجامعة قبل تقديمه إلى مجلس التعليم العالي لنيل الترخيص. غير أنه لم يتم مؤخرًا طرح أي برنامج جديد في الكلية. ولجنة المراجعة تشعر بالارتياح عن الآلية التي يتم بها مراجعة وتطوير البرامج في الكلية.

6.5 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى وجود عدة طرق يقوم القسم من خلالها بمراجعة برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية. ويشمل هذا مراجعة المقررات الدراسية، والتغذية الراجعة من الطلبة والخريجين، وأرباب العمل، والمجلس الاستشاري، وتقارير الممتحنين الخارجيين والداخليين، والتي يتم مناقشتها جميعا في اجتماعات مجلس القسم؛ للوقوف على مستوى أداء الطلبة، ومدى توافق مخرجات التعلم المطلوبة مع أهداف البرنامج. كما يقوم القسم بإعداد تقرير التقييم الذاتي في نهاية كل عام أكاديمي؛ للتعرف على مواطن القوة والجوانب التي تحتاج إلى تحسين وتعديل. ولجنة المراجعة تثمن هذه الإجراءات، وتشجع القسم على الاستمرار بها وتطبيق التوصيات، والتعديلات متى لزم الأمر.

7.5 تنص لوائح الجامعة على سياسة جديدة لمراجعة البرامج كل أربع سنوات، كما ورد في تقرير التقييم الذاتي؛ لذا يتعين على لجنة مراجعة البرامج والمناهج أن تقوم باستطلاع آراء كل من أعضاء الهيئة التدريسية، الطلبة، وأرباب العمل والخريجين؛ للوقوف على آرائهم فيما يتعلق بفاعلية المنهج والمعايير الأكاديمية، ومدى ملاءمتها؛ لتلبية احتياجات الأطراف ذات العلاقة،

وتناسقها مع رؤية ورسالة الكلية. وقد خضع البرنامج إلى عدد من المراجعات؛ كان آخِرُها في عام 2012. كما توجد هناك أدلة على أن هذه المراجعات أدت إلى إدخال تحسينات على منهج برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية ومحتواه، إضافة إلى مخرجات التعلم المطلوبة، وطرق التدريس والتقييم. ولجنة المراجعة تثمن المراجعات التي قام بها القسم لمراجعة البرنامج.

8.5 يقوم القسم باستطلاع آراء الطلبة في المقرر الدراسي، وطريقة تقديمه في نهاية كل فصل دراسي عبر شبكة الإنترنت، ولا يسمح لهم بالاطلاع على درجاتهم إلا بعد الإجابة على استمارة التقييم. ومن خلال المقابلات أكد الطلبة على أخذ القسم بمقترحاتهم، كما أشار أعضاء الهيئة الأكاديمية إلى استفادتهم من التغذية الراجعة التي يقدمها الطلبة في تطوير ما يقدمونه. كما يوزع القسم استمارة لاستطلاع آراء الخريجين، وأخرى لاستطلاع آراء أرباب العمل. إلا أنَّ ذلك لا يتم بصورة منتظمة. وجاءت نتائج استطلاع آراء أرباب العمل بشأن مواصفات الخريجين؛ لتبين عدم رضاهم عن مستوى الخريجين في اللغة الإنجليزية، وأدت نتائج تحليل هذه الاستبانات إلى تعديل خطة البرنامج وتحسين بعض المقررات الدراسية، مثل مقرر: "قراءات باللغة الإنجليزية".

9.5 أوضح تقرير التقييم الذاتي أن هناك مركزًا لتطوير وتدريب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، حيث يقوم بمتابعة تطوير أدائهم، والوقوف على احتياجاتهم التدريبية. كما أن هناك سياسة لتطوير أداء هيئة التدريس تشمل تمويل الأبحاث، حضور المؤتمرات وتفرغهم لحضورها. وتنص سياسة الجامعة في الأبحاث التي اطلعت عليها لجنة المراجعة على أن الجامعة تمول تقديم أبحاث أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات بعد موافقة القسم والكلية. وقد ذكر مسئولو الجامعة للجنة المراجعة أن الجامعة تشجع أعضاء هيئة التدريس على تقديم اقتراحات حول الأبحاث العلمية؛ لتمويلها، حيث إن ميزانية البحث العلمي تبلغ 3% من ميزانية الجامعة. ورغم إقرار أعضاء الهيئة التدريسية بدعم الجامعة لأبحاثهم، إلا أنهم اعترفوا أنهم لا يستفيدون من هذا الدعم كثيرًا. كما يطرح القسم حلقات نقاشية يقوم فيها أحد أعضاء هيئة التدريس بتقديم موضوعٍ يتم مناقشته في حضور أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة. كما تقوم الجامعة بتقديم دورات وورش تدريبية بصورة مستمرة، وقد أكد أعضاء الهيئة التدريسية حضورهم هذه الدورات والورش، والاستفادة منها في تطوير أدائهم المهني. وقد علمت لجنة المراجعة من خلال زيارتها

مركز التطوير والتدريب أن المركز يحتفظ بسجل إلكتروني كامل لكل الدورات والورش التي يحضرها أعضاء هيئة التدريس، كما أن هناك ميزانية سنوية معتمدة لهذه الأنشطة. ولجنة المراجعة تقر بوجود مثل هذه الترتيبات، وتشجع القسم على تحفيز أعضاء هيئة التدريس على تطوير أنفسهم مهنيًّا وعلميًّا. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن استمارة تقييم الأداء الوظيفي تحتوي على جزء يحدد الاحتياجات التدريبية للموظف، غير أن اللجنة لم تر أدلة على وجود آلية رسمية تستخدم لربط محتوى هذه الاستمارة ببرامج التدريب للموظف. ولذا فإن لجنة المراجعة توصي بربط برامج تدريب الموظفين باستمارة تقييم الأداء.

10.5 ذكر في تقرير التقييم الذاتي أن القسم يعتمد على استطلاعات الأطراف ذوي العلاقة؛ لمعرفة احتياجات سوق العمل، كما يؤكد التقرير على كون البرنامج يسد فجوة في سوق العمل؛ نظرًا؛ لكونه الوحيد من نوعه في مملكة البحرين، وندرة المواطنين البحرينيين المتخصصين في هذا المجال. وقد أكد ذلك أعضاء الهيئة الأكاديمية الذين تمت مقابلاتهم، كما أشاروا إلى أنَّ تقديم برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية باللغة العربية هو عامل جذب للطلبه. واتفق أعضاء المجلس الاستشاري الذين قابلتهم لجنة المراجعة على الحاجة لمثل هذا البرنامج في مملكة البحرين، ودول مجلس التعاون الخليجي. وقد أكد أعضاء المجلس الاستشاري أن البرنامج يساهم في تغيير الثقافة السياسية بإعداد خريجين مؤهلين علميًّا في العلوم السياسية؛ لمشاركتهم بشكلٍ إيجابي في المجال السياسي، خاصة أن الثقافة السياسية في البلاد العربية لاتزال لا تعترف بأن للسياسة مبادئ وأسس علمية. إلا أنَّ بعض الخريجين رأى أن سوق العمل لهذا التخصص صغير، رغم أن التخصص جديد ومطلوب حاليًا. ومع تقدير الآراء المذكورة أعلاه، تشجع لجنة المراجعة القسم على القيام بدراسة علمية شاملة للوقوف على الاحتياجات الواقعية لسوق العمل في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي، وذلك فيما يتعلق ببرنامج البكالوريوس في العلوم السياسية.

11.5 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- توجد سياسات وإجراءات على مستوى الجامعة والكلية والقسم، والهيئة الأكاديمية والإدارية على علم بهذه السياسات، ويمارسون دورًا فاعلًا في تطوير ما يتعلق بمهامهم التدريسية والقسم.
- لدى أعضاء الهيئة الإدارية والأكاديمية وعي بترتيبات ضمان الجودة، ودورهم في ذلك وهناك التزام بتطبيق هذه الترتيبات.
- هناك آليات فاعلة لمراجعة البرنامج أدت إلى تطوير واضح في منهج ومحتوى البرنامج.

12.5 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على الجامعة القيام بما يلي:

- الفصل بين إدارة القسم وإدارة ضمان الجودة داخل القسم.
- ربط برامج تدريب الموظف بمحتوى استمارة تقييم الأداء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس.

13.5 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة**

6. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب:

أنَّ برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية الذي تطرحه كلية العلوم الإدارية في جامعة العلوم التطبيقية على قدر محدود من الثقة.